كلية التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences
Journal of Tikrit University for Humanities
JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities

Dr . Abdulawhaab H. kaddo
University
Imam A'adham College

Term of "Takhrij" Between Use of Earlier scholars And The Doctrines of Contemporary - Critical study -

Keywords:
Takhrij A'akhrj ALa'azoRoaho Asaneed ALhokm

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 10 Jan 2018
Accepted 15 Mar 2018
Available online

A B S T R A C T

The science of Takhrij (referring of hadiths) is one of the most important sciences of hadith due to its role in facilitating the access of the positions of a hadith in its authentic books, being aware of its Isnad (the chain of narrators going back to the companion of the prophet) and ascertaining its words. However, the essence and the boundaries of this science, which should be followed by those who name their works as Takhrij, have not been agreed upon by the scholars of hadith. There was no need for such a science among the earlier scholars of hadith because the full knowledge of the hadiths and their positions in the Musanafat (books of hadith collected according to their subjects) were quite common among them. The need for this science emerged because of disregarding hadith books and the emergence of Musanafat which quoted the hadiths without ascribing them to the books they are mentioned in.

Then, there were some scholars who authored some books about the boundaries of this science and its conditions according to what they have seen of Takharij (referring of hadiths) done by the prominent scholars of this science. Building on that, some scholars stipulated that hadiths should be judged (whether they are authentic or weak) or their Isnads (chain of narrators) as well as their words should be mentioned, whereas other scholars have not provided such conditions.

This study tries to examine the differences among the scholars' conditions to adopt the appropriate ones according to the induction carried out to some of the most important Takhrij books and the opinions of prominent scholars of this science. The study concludes that Takhrij can be defined as the process of specifying the hadiths positions in their authentic books that mentioned them with their Isnads (chain of narrators).

مصطلح التخريج بين استعمال المتقدمين ومذاهب المعاصرين دراسة نقدية

د. عبد الوهاب حسن قدو- كلية الامام الاعظم الجامعة- نينوى

الخلاصة

علم التخريج هو أحد أهم علوم الحديث ؛ وذلك لدوره في تيسير الوصول الى مواضح الحديث في مصادره المسندة والوقوف على طرقها والتحقق من ألفاظها ، ومع ذلك فإن حقيقة هذا العلم وحدوده التي ينبغي ان يسير عليها من يسمي عمله تخريجا لم تكن محل اتفاق بين اهل الحديث وذلك ان الحاجة اليه لم تكن موجودة لدى المتقدمين ؛ لما كان محل اتفاق بين اهل الحديث ؛ لما كان العلم بالاحاديث ومواضعها في كتب المصنفات شائعا بينهم ، ثم ظهرت مع الابتعاد عن كتب الحديث وظهور المصنفات التي تستشهد بالاحاديث دون عزوها لمصادرها .ومن ثم جاء من يؤلف في حدود هذا العلم وشروطه بناءا على ما شاهده من تخاريج لأئمة هذا العلم ، وبناءا على ذلك اشترط البعض الحكم على الحديث اوسياق طرقه والفاظه ، وبعضهم لم يشترط بعض ذلك كله أوبعضه .

وقد جاء هذا البحث للوقوف على تلك الاختلافات واختاير ماهو الاقرب بناءا على الاستقراء للبعض من اهم كتب التخريج واقوال أئمته .وكانت النتيجة ان التخريج : هو بيان مواضع الاحاديث في مصادرها الاصلية التي اخرجتها باسانيدها

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في السماء بروجا والأرض مدَّها وألقى فيها رواسي وانبت فيها من كل شيء زوجا بهيجا ، والصلاة والسلام على من أسرى به ربه وأدناه إليه فوق السموات عروجا ، وعلى اله وأصحابه من بحديثه أدبهم وبأفعاله درَّبهم وخرَّجهم تخريجا ومن تبعهم وسار على نهجهم إلى يوم السِّراع خـــروجـــا.

وبعد :

فلا شكَّ أن من أشرف ما تبذل فيه الأوقات وتعمر فيه الحياة هي العلوم الشرعيات وكيف لا والشئ يشرف بشرف متعلقه ، وعزوه إلى مصدره ، ولا اشرف من علوم الدين ، ومصدرها كتاب رب العالمين وسنة خير المرسلين ، وقد أدرك هذا السلف الأوائل وأهل العلم الأفاضل فشمروا لها عن ساعد الجد وبذلوا في ذلك الغالي والنفيس ، وصار الفخر بينهم فيمن كان أشدهم للبحث عن حديث النبي (صلى الله عليه وسلم) سعيا ، والحكم إلى من كان أكثرهم له وعيا ، فنشأ منهم الإسناد ، ومن فاته منهم عصر الرواية فلا يفوته أن يكون من أهل الدراية ومن فاته عزو الحديث بذكر إسناده فلا يفوته عزوه إلى مصادره التي أخرجته بإسناده ؛ فظهر من ذاك علم التخريج وأصبح في معرفة مواضع الأحاديث عليه المعوَّل والتعريج ، ولم يكتف العلماء في التأليف بالجانب العملي منه بل اجتازوه إلى التأصيل فيه فبرزت من ذلك أصول التخريج ، وكأي علم آخر وخصوصا منها ما كان وليد الحاجة فان الأنظار اختلفت في حقيقة هذا العلم : ما هو من أركانه ؟ وما هو من آدابه ؟.

وكانت أشد تلك الأنظار إختلافا ما وجهت إلى حقيقة التخريج فلا يكاد القارئ لأصول التخريج يفتح كتابا فيه حتى يجد ذلك مسطورا عند تعريف الباحثين لهذا العلم ، وكأحد الباحثين استوقفتني تلك الاختلافات وفي بعضها ماكان مخالفا لما هو مسطر بعد في قواعده مما حدا بي أن أقف مع تلك التعريفات وقفة لاختيار ماهو الأدق منها في تحديد حقيقة التخريج من غير أن يخرج منه ماهو ركن فيه أو أن يدخل فيه ماليس منه ، فقمت بجرد ماتحصل لي من تلك التعريفات فكانت منقسمة إلى فريقين كبيرين — بناءا على الركن الأكبر اختلافا فيه وهو (الحكم على الحديث) – وقد يكون بعض أفراد ذينك الفريقين من انفرد باشتراط ما لم يشاركه فيه غيره .

ولا يفوتني التنبيه : الى ان مقصدي بالمتقدمين : من صنف في التخريج حيث لم يكن حينها تعريف محدد لهذا المصطلح !

سائلا المولى جل وعلا أن يلهمني الرشد والسداد وان يعينني على إكماله إنه على ذلك قدير

المبحث الأول : في بيان معاني التخريج :

إن معاني مفردة (التخريج) لم تكن قاصرة على أهل الحديث بل استخدمت تلك اللفظة في غيره من العلوم فنجدها لدى أهل اللغة بمعاني متعددة ولدى أهل النحو والاصول والفقه كذلك

ونذكر فيما يلي بعض الإطلاقات لمعاني التخريج :

المطلب الأول : معاني التخريج لغةً :

التخريج : مصدر خرّج على وزن فعّل من فعله الثلاثي المزيد . وقد جاءت بعدة معان في أصل اللغة :

الأول : البروز والظهور : يقال : " **خَرَجَ خُرُوجاً** نقيض دَخَلَ دُخُولاً ، و**مَخْرَجاً** بالفتح مَصدرٌ أَيضاً.. **وقد أَخْرَجَه وخَرَجَ به، ومنه قوله تعالى** ﴿ **أَخْرَجَ مِنْهَا مَآءَهَا وَمَرْعَىٰهَا** ﴾**(النازعات** ﴿٣١﴾ **)** **أي** : أبرز وأظهر نهارها ونورها . **والمَخْرَجُ أَيضاً** : مَوْضِعُه أَي الخُرُوجِ يقال : خَرَجَ مَخْرَجاً حَسَناً وهذا مَخْرَجُه ويكون مَكاناً وزَماناً ... **ومنه قول المحدثين: هذا حديث عُرف مخرجه؛ أي:** موضع خروجه، ورواة إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم ... **وخَارِجُ كلّ شَيْءٍ** ظاهِرُه "[١]

، " **ورجُلٌ خُرَجَةٌ كهُمَزَةٍ** : كَثيرُ الخُروجِ والوُلُوجِ .... **وخَرَجَتْ خَوَارِجُهُ** : ظَهَرَتْ نَجابَتُهُ وتوجَّهَ لإبرام الأُمُورِ – **بمعنى الظهور أيضا فالأول الظهور الحسي والثاني معنوي – والاسْتِخرَاجُ** والاخْتِراجُ : الاسْتِنْباطُ .... **ورجُلٌ خُرَجَةٌ كهُمَزَةٍ : كَثيرُ الخُروجِ** والوُلُوجِ .... **وخَرَجَتْ خَوَارِجُهُ : ظَهَرَتْ نَجابَتُهُ** وتوجَّهَ لإبرام الأُمُورِ – **بمعنى الظهور أيضا فالأول الظهور الحسي والثاني معنوي** – [٢] .

الثاني : إجتماع أمرين متغايرين : الخَرَجُ : " **بالتَّحْرِيكِ** : لَوْنَانِ مِنْ بَياضٍ وسَوادٍ ... **وعامٌ فيه تَخْرِيجٌ** : خِصْبٌ وجَدْبٌ " [٣] ، **وفي الأَساس** : " إذا كتبْتَ كِتَاباً فتَرَكْتَ مواضِعَ الفُصُولِ والأَبوابِ فهو **كِتابٌ مُخَرَّجٌ** " [٤] ، **قلت** : ومنه قيل لتصنيف الحديث على المواضيع أو المسانيد تخريج بمعنى جعله ضروبا وألوانا – وفيه معنى الظهور بما يحصل من تمايز لكل واحد من المتغايرين بسبب الاخر–

الثالث : التدريب : يقال : " خَرَّجَهُ في الأَدَبِ فتَخَرَّجَ وهو خِرِّيجٌ كعِنِّينٍ بمَعْنَى مفعولٍ" [٥] **أي : درَّبه** – وفيه معنى البروز ايضا بما تحصل من تدريبه –

الخلاصة : ان التخريج في اللغة ورد بثلاثة معان تعود في اصلها الى البروز والظهور .

المطلب الثاني : في بيان معاني التخريج عند المحدثين والاصوليين و النحاة : من المتقدمين .

للتخريج – قبل أن يكون علما على هذا العلم – لدى المحدثين والأصوليين ،والنحاة ، عدة معاني في استخدامهم لتلك اللفظة ، وأكثر من توسع في ذكر تلك المعاني الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد ((رحمه الله)) حيث أوصلها إلى ثمانية عشر معنى ، وعدها من باب المشترك اللفظي [٦] **فقال :**

١- رواية المحدث الحديث بالسند من غير واسطة كتاب كصنيع الأئمة العشرة أصحاب الكتب الستة والموطأ والمسانيد ...**قلت : قال الإمام مسلم** في مقدمة صحيحه"ثم إنّا إن شاء الله، مبتدئون **في تخريج ما سألت،** وتأليفه على شريطه" [٧] ، أي شرطه، فسمّى رحمه الله عمله في إخراج الصحيح تخريجاً .

٢- **التخريج من أصول بعض الأحاديث** : قال المعلمي (رحمه الله) : وحقيقته ان يكتب الحديث من طريق شيخ من شيوخه ثم يتصفح أصوله فإذا وجد ذاك الحديث قد سمعه من شيخ آخر بذاك السند كتب اسم ذاك الشيخ مع اسم الشيخ الأول في تخريجه وهكذا

٣- **إيراد المصنف الحديث بسنده إلى كتب الحديث** التي أخرجته ووقعت له الإجازة بروايتها ..ابقاءا لفضيلة الإسناد .

٤- **إنتقاء وانتخاب الاحاديث المشتملة على غرائب وفوائد** من كتب الفوائد والأجزاء ومافي معناها منها تخاريج للخطيب البغدادي (رحمه الله) .

٥- مايثبت على حواشي الكتاب من سقط في أصل الكتاب ويسمى : ((اللحق)) ... قال القاضي عياض (رحمه الله تعالى)) باب التخريج والإلحاق للنقص

٦- **المستخرجات** : واحدها مستخرج وإطلاقها المشهور على الكتب المخرجة على صحيح البخاري أو مسلم مثلا .

٧- **المستخرج** : وله معنى آخر وهو انه يطلق عندهم على كتاب استخرجه مؤلفه أي جمعه من كتب مخصوصة مثل كتاب ابن منده .. واسمه المستخرج من كتب الناس للتذكرة .

٨- **الإخراج بالدَّرج بالفتح** الذي يكتب فيه ويحرك يقال : نفذته في درج الكتاب أي في طيه

٩- **المَخْرَج** : في قولهم ((مخرج الحديث)) من شخص أو بلد .

١٠- **خريج فلان** : كم نرى في عدد من التراجم قولهم في الثناء : **تخرج بفلان** أي : لازمه وصار قاعدة شيوخه .

١١- **خرج لفلان أي أسند له** أو خرج كتابه أو خرج التخاريج لنفسه .

١٢- يكتب حديثه ويعتبر به في قولهم : فلان يخرج حديثه أي يعتبر به ..

١٣- **التخريج للمملي** : قال الخطيب البغدادي ((رحمه الله)) في مبحث الاستملاء : وإن لم يكن الراوي من آهل المعرفة بالحديث وعلله واختلاف وجوهه وطرقه وغير ذلك من أنواع علومه فينبغي له أن يستعين ببعض حفاظ وقته في تخريج الأحاديث التي يريد إملاءها .

١٤- **الإخراج والتخريج** : يأتي بيان من فرق بينهما في ((الباب الرابع : في العزو)) وتوجيهه [٨] .

١٥- **في اصطلاح القراء : بمعناه عند المحدثين** .

١٦- **في اصطلاح الأصوليين** : تجد قولهم : تخريج المناط : **وهو تعيين العلة** بمجرد إبداء المناسبة .

١٧- في اصطلاح الفقهاء : بمعنى تخريج الأصول من الفروع – يعني التوصّل إلى أصول الأئمة وقواعدهم التي بنوا عليها ما توصلوا إليه من أحكام، في المسائل الفقهية المنقولة عنهم – ، **وبمعنى تخريج الفروع على الأصول وفيه مؤلفات مفردة** . – يعني إطلاق التخريج على ردّ الخلافات الفقهية إلى القواعد الأصولية، على نمط ما في كتاب "تخريج الفروع على الأصول "للزنجاني

١٨- لفظ التخريج في اصطلاح النحاة :

يطلقونه على ما يوردونه لتأييد إشكال أو دفعه وأما الخروج عند النحاة فهو النصب على المفعولية[٩] .

المطلب الثالث : بيان الواقع العملي لمصطلح التخريج لدى المتقدمين :

إن مصطلح التخريج لدى المتقدمين لم يكن على استخدام واحد بل اختلفت مفرداته من واحد لآخر ، وكذلك في مدى إطالة النفس في الكلام خلال تلك المفردات ، بل وفي استخدام الواحد منهم لهذا المصطلح في مصنفاته المختلفة وفيما يلي بيان لذلك :

أولا : في بيان اختلافهم من واحد لاخر :

كما هو الحال بالنسبة للحافظ الزيلعي والحافظ العراقي حيث كانا قرينين ، بل ذكر الحافظ ابن حجر- نقلا عن شيخه العراقي- بأنهما كانا يشتركان في تخريج الأحاديث ويستفيد كل واحد منهما من الآخر في التخريج فقال في الدرر الكامنة :

" ذكر لي- شيخناالعراقي- **أنه كان يرافقه في مطالعة الكتب الحديثية، لتخريج الكتب التي كانا قد اعتنيا بتخريجها**، فالعراقي لتخريج أحاديث الإحياء، والأحاديث التي يشير إليها الترمذي في الأبواب والزيلعي لتخريج أحاديث الهداية والكشاف، فكان كل منهما يعين الآخر" (١٠)

ولكن عند النظر في منهج كل من الحافظين نجد أن الغالب على نصب الراية للإمام الزيلعي الكلام على الحديث وإطالة النفس فيه بما يستوفي الكلام عليه من بيان مخارج الحديث وأسانيده ومافيه من علل وذكر الحكم فيه إلا في النادر ومثاله في ذلك النادر :

ماذكره في باب الشركة حيث قال :

" الحديث الثاني : قال (عليه السلام) : ((**فَاوِضُواْ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْبَرَكَةِ**)) قلت : غريب وأخرج بن ماجه في سننه في التجارات عن صالح بن صهيب – استغربه بهذا اللفظ وخرجه بلفظ آخر مع بيان المخرج دون الحكم على الحديث –

الحديث الثالث : قال (عليه السلام) : ((**الرِّبْحُ عَلَى مَا شَرَطَا وَالوَضِيعَةُ عَلَى قَدرِ المَالَيْنِ**)) قلت : غريب جدا ويوجد في بعض كتب الأصحاب من قول علي"(١١) استغربه بهذا اللفظ فقط

وإنما لم اضرب مثالا لما يستوفي الكلام لكونه لايحتاج إلى بحث وإنما يعرف هذا بأدنى نظرة ثم إن كتاب الحافظ الزيلعي يضرب دائما مثلا للتخريج الموسع .

بينما تخريج الحافظ العراقي يضرب – لدى الباحثين في أصول التخريج – للتخريج المختصر فانه قد اختصره من تخريجه المتوسط على كتاب الإحياء الذي كان قد أعده ثم عدل عنه ليسهل حمله في الأسفار وهذا دليل على أن التخريج تحتمله الأنظار ويعتريه التوسع والاختصار .

فقد قال (رحمه الله) في مقدمته لتخريجه :

" وبعد فلما وفق الله تعالى لإكمال الكلام على أحاديث إحياء علوم الدين ... ثم شرعت في تبييضه في مصنف متوسط حجمه ... وبادرت إليه ولكني اختصرته في غاية الاختصار ليسهل تحصيله وحمله في

الأسفار فاقتصرت فيه على ذكر طرف الحديث وصحابيه ومخرجه وبيان صحته أو حسنه أو ضعف مخرجه فإن ذلك هو المقصود الأعظم عند أبناء الآخرة بل وعند كثيرمن المحدثين عند المذاكرة والمناظرة .. وحيث عزوت الحديث لمن خرجه من الأئمة فلا أريد ذلك اللفظ بعينه بل قديكون بلفظه وقديكون بمعناه أوباختلاف على قاعدة المستخرجات "[١٢]

وهذه مزية أخرى حيث كان يعتني في تخريجاته المعنى بينما نرى الحافظ الزيلعي يهتم كثيرا بمسألة الألفاظ حيث يستغرب ما لم يجده باللفظ الذي في الهداية .

مثال لتخريجه المستوعب لما اشترطه :

كلامه على حديث ((**أَشَدُّ الَّناسِ عَذَابَاً يَومَ القِيَامَةِ عَالِمٌ لَمْ يَنْفَعْهُ اللهُ بِعِلْمِهِ**)) فقال : " رواه الطبراني في الصغير والبيهقي في شعب الإيمان من حديث أبي هريرة بإسناد ضعيف " [١٣].

ومثال لما اقتصر فيه على العزو إلى المصادر الأصلية :

ماذكره عند حديث ((**لَمُوتُ قَبِيلَةٍ أَيْسَرُ مِن مَوتِ عَالِمٍ**)) حيث قال : " أخرجه الطبراني وابن عبد البر من حديث أبي الدرداء وأصل الحديث عند أبي الدرداء" [١٤] .

وهذا صدر الدين المناوي أبو المعالي محمد بن إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن السلمي ثم القاهري، الشافعي، المتوفى ، (ت ٨٠٣) شيخ الحافظ ابن حجر معاصر لهما أيضا – وهو غير زين الدين المناوي (١٠٣١هـ) صاحب فيض القدير شرح الجامع الصغير– معاصر لهما اختلفت منهجيته عنهما تماما فقد أختط لنفسه منهج العزو فقط دون التعريج على غيره من الأسانيد أو الحكم وذلك في كتابه (تخريج أربعون حديثا في اصطناع المعروف للمنذري – طبع باسم أربعون حديثا في اصطناع المعروف جمع المنذري شرح وتعليق أبي عبدالله محمد بن إبراهيم السلمي وهو الصدر المناوي) فقال :

" غير أن الشيخ (رضي الله عنه) لم يبين فيها من خرجها ولا من اي الكتب استحسنها وانتخبها فأردت تخريجها للطلاب ، طلبا لمشاركته في الثواب وتقربا إلى رب الأرباب من غير أن أتعرض إلى تضعيف حديث ولا تصحيحه ولا تقوية سنده ولا ترجيحه " [١٥] ثم لم يزد صدر الدين المناوي على عزو الحديث إلى مصادره وهذا ما أراد بقوله : فأردت تخريجها للطلاب .

مثاله ماذكره عند الحديث الأول : عن انس بن مالك (رضي الله عنه)

أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : ((**الخَلْقُ كُلُّهُم عِيَالُ اللهِ** ...)) الحديث . قال : " هذا الحديث رواه البزار والطبراني في معجمه ومعنى عيال الله فقراء الله " [١٦]، وهكذا بقية الأحاديث

ثانيا : ومن كتاب لآخر بالنسبة للمؤلف الواحد أيضا قد تختلف المنهجية :

كما هو الحال لدى الحافظ الزيلعي بين كتابيه نصب الراية وتخريج الكشاف فنراه في نصب الراية يطيل النفس في بيان مخرج الحديث وأسانيده وعلله والحكم عليه بينما يتكلم على الحديث في تخريجه لأحاديث الكشاف ولكن ليس بنَفْسِ النَّفَسِ في استيعاب الكلام وليس بنفس النسبة من الأحاديث .

فمن الأمثلة من تخريجه للكشاف في استيعاب القول : كلامه عن الحديث الأول :

" عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : ((**كُلِّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأ فِيهِ بِاسمِ اللهِ فَهُوَ أَبْتَرٌ**)) . قلت : " روي من حديث أبي هريرة ومن حديث كعب بن مالك : أما حديث أبي هريرة فأخرجه أبو داود في سننه في كتاب الأدب والنسائي في اليوم والليلة وابن ماجة في النكاح من حديث قرة بن عبد الرحمن ... ورواه ابن حبان في صحيحه في موضعين منه ...ورواه الإمام أحمد في مسنده وابن أبي شيبه في مصنفه في كتاب الآداب وفي مسنده وكذلك رواه البزار في مسنده وقال لا نعلمه روي عن النبي {صلى الله عليه وسلم} إلا من هذا الوجه ....وهذا الحديث أعل من وجهين : أنه قد روي مرسلا ... والثاني في إسناده قرة بن عبد الرحمن .."[١٧]، وهكذا ذكر المخرج وموضعه فيه والأسانيد وبيان الألفاظ مع الإشارة للعلل .

بينما في الحديث الثاني : ((**الحَمْدُ رَأسُ الشُّكْرِ مَا شَكَرَ اللهَ عَبْدٌ لَمْ يَحْمَدْهُ**)) . قلت :

رُوِيَ من حَدِيث عبد الله بن عَمْرو بن الْعَاصِ وَمن حَدِيث عبد الله ابْن عَبَّاس ، أما حَدِيث ابْن الْعَاصِ فَرَوَاهُ عبد الرَّزَّاق فِي تَفْسِيره أخبرنَا معمر عَن قَتَادَة عَن عبد الله ، بن عَمْرو بن الْعَاصِ قَالَ قَالَ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم... فَذكره ، وَمن طَرِيق عبد الرَّزَّاق رَوَاهُ التِّرْمِذِيّ الْحَكِيم أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن عَلّي فِي كِتَابه نَوَادِر الْأُصُول فِي الأَصْل الرَّابِع " [١٨] فذكر المخرج الأسانيد دون الحكم .

وفي الحديث السادس قال : روى أنس وعبد الله بن المغفل عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ((**الإِخْفَاءَ بآمِين**)) قلت : غريب جدا" [١٩]

بينما الناظر في نصب الراية لايكاد يجد حديثا لم يتكلم الإمام الزيلعي إلا في النادر كما مر فيما نقلناه من نصب الراية .

الحاصل : انه لم يسر على وتيرة واحدة في الكتابين بل اختلفت خطوات التخريج لديه .

ثالثا : في المؤلَّف الواحد للمؤلِّف الواحد : كما مر عند الحافظ الزيلعي ومن قبله الحافظ العراقي . وهو أيضا ظاهر عند الإمام المناوي في تخريجه لتفسير البيضاوي :

فقد قال رحمه الله في مقدمته لكتابه : " إنني قد وقفت عَلَى عدَّة تخاريج للأحاديث الْوَاقِعَة فِي الْكَشَّاف وَلم أَقف عَلَى من أفرد تَخْرِيج الْأَحَادِيث الْوَاقِعَة فِي تَفْسِير القَاضِي...، مَعَ دُعَاء الْحَاجة بل الضَّرُورَة إِلَى ذَلِك أَشد ، إِذْ مِنْهَا الصَّحِيح ، والضعيف والموضوع . وَمَا لَا أصل لَهُ ، وَلم يُوقف لَهُ عَلَى خبر بِالْكُلِّيَّةِ ؛ فأفردت لذَلِك هَذِه العجالة، ..وسميته : الْفَتْح السماوي بتخريج أَحَادِيث القَاضِي الْبَيْضَاوِيّ "[٢٠]

ومع هذا لم يلتزم بإيراد الحكم على كل حديث مع انه كان الدافع الى تخريجه فقال (رحمه الله)

: " وَهَذَا أَوَان الشُّرُوع فِي الْمَقْصُود ، فَأَقُول بعون الْملك المعبود : قَول القَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ : لقَوْله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم : ((**هِيَ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ**)) ، رُوَاة الدَّارمِيّ فِي مُسْنده وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيّ فِي الشّعب عَن عبد الْملك بن عُمَيْر مُرْسلا" (٢١) .

وقوله في " مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَة عَنهُ . صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم أَنه قَالَ: ((**فَاتِحَةُ الْكتابِ سَبْعُ آيَاتٍ أولَاهُنَّ بِسمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**..)) الحَدِيث . أخرجه ابْن مرْدَوَيْه فِي تَفْسِيره ، وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيّ بِمَعْنَاهُ بِلَفْظ آخر" (٢٢)

قَوْله : " وَقَول أم سَلمَة : ((**قَرَأَ رَسُول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم) الْفَاتِحَةَ وعد بِسمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * الْحَمدُ للهِ ربِّ الْعَالمينَ**)) . رَوَاهُ ابْن خُزَيْمَة فِي صَحِيحه ، وَلكنه بِلَفْظ : ((**إن رَسُول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم – قَرَأَ الْبَسْمَلَةَ فِي أولِ الْفَاتِحَةِ فِي الصَّلَاةِ وعدَّها آيَةً**)) وَهُوَ يُخَالف مَا يَقْتَضِيهِ إيرَاد الْمُؤلف" (٢٣).

الخلاصة : كل ما سبق يؤكد أن التخريج عند الأئمة المتقدمين أوسع من اعتبار احدها مخطئا والآخر مصيبا فالمسألة تحتمل الاشتراط وعدمه مع وجود الأصل في التخريج وهو بيان مخرج الحديث إما بذكر إسناده أو من أخرجه بذلك الإسناد .

كما هو الحال في التخريج بمعنى التصنيف ، هنالك بعض الكتب اشترطت الصحة ، والبعض قامت بالحكم على الحديث ، وأخرى لم تشترط ولم تحكم ، ومع هذا لم يقل احد أن الكتب التي لم تشترط او لم تحكم لا تدخل في مسمى التخريج ؛ لما كان فيها من بيانٍ لمخرج الحديث بذكر إسناده .

المبحث الثاني : مذاهب المعاصرين في مصطلح التخريج ومناقشتها :

اختلف الباحثون في تعريف التخريج اختلافا واسعا بناءا على ما شاهدوه من تصرفات الأئمة في كتبهم التي وسموها بالتخريج وبناءا على اطلاقاتهم لذلك المصطلح على بعض تصرفاتهم .

والسبب : أن **من ألَّفوا في التخريج**، وقاموا بتخريج أحاديث في كتب فقهية أو تفسيرية ونحوهما مثل: الزيلعي والحافظ العراقي وابن حجر وغيرهم ، **لم يتعرضوا لتعريفه** ؛ وهذا ما جعل الباحثين يختلفون في التعريف الاصطلاحي للتخريج .

المطلب الأول : مذاهب المعاصرين في مصطلح التخريج :

باستقراء التعاريف التي ((**صاغها**)) الباحثون لحقيقة التخريج **يمكننا تقسيمهم الى فريقين بالنسبة لما اشترطوه من أركان لتلك الحقيقة** ، ثم هم بعد ذلك **منهم من اشترط بعض التفصيل** لتلك الأركان ذكرتها ضمن الفريقين ولم أشأ تقسيمهم كلًّاً حسب مااشترطه لئلا تكثر الأقسام ويتشعب الخلاف مع إمكان حصره ، وفيما يلي ذكر لتعاريفهم وبعض من كلامهم مما ساقوه توضيحا لما اختاروه ، ومنه مارأيته مخالفا لتعريفهم ولكي لايعاد مرة اخرى مع مناقشة التعاريف مع بعد المقام .

الفريق الأول : اكتفى باشتراط العزو للمصادر الأصلية : وقد ذهب اليه كل من :

١- الدكتور **سعد بن عبد الله آل حميد** حيث ذكر أن تعريف التخريج الاصطلاحي: له **ثلاثة تعريفات:**

" **التعريف الأول : إخراج الحديث وإبرازه للناس بذكر سنده ومتنه،** فيقال: هذا حديث أخرجه البخاري، أي أبرزه وأظهره للناس بذكر سنده ومتنه كاملاً .

التعريف الثاني : تخريج أحاديث كتاب معين، بذكر المخرِّج الحديثَ الذي ذكره صاحب ذلك الكتاب بسنده كما فعل الحافظ ابن حجر في كتابه «نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار» فالنووي يورد فيه الأحاديث بدون ذكر الأسانيد مع العزو كما هو طريقته في رياض الصالحين، فخرج الحافظ ابن حجر أحاديثه حديثاً حديثاً بإسناده الطويل منه إلى النبي .

التعريف الثالث : هو التعريف الذي أصبح الدارج عند متأخري زماننا عرَّفه بعضهم "

(٢٤) **ويعني بالبعض تعريف الشيخ الطحان** ثم قال : " وهذا التعريف **يتضمن شيئين :**

١- الدلالة والعزو ٢- بيان المرتبة

فهل يعتبر بيان المرتبة لابد منه عند بيان تخريج الحديث أو لا ؟ نقول : **هذا شرط ذكره بعضهم ولكنه لايلزم أي مخرج** ، ونتكلم أولا عن جزئيات التعريف ثم نتكلم عن هذه المسألة" (٢٥).

ثم تكلم عن جزئيات التعريف وبعده ابتدأ ببيان مصادر الحديث وأنواعها **ولم أره تكلم عن المسألة.**

٢- كماعرفه **الدكتور البقاعيّ** بقوله:"هو إظهار مواضع الأحاديث من مصادرها المسندة"[٢٦]

٣- كما عرفه الدكتور عداب الحمش حيث أضاف المقارنة بين الأسانيد والوقوف على مدار الحديث فقال في تعريفه : " الوقوف على الكتب المصنفة في الحديث لاستخراج الحديث موضع الدرس منها بغية الوقوف على سنده ومتنه فيها " [٢٧] .

ثم قال : " بيد أن إطلاق المحدثين لكلمة **التخريج يراد منه** الأمور آلاتية :

١ . **معرفة المصنفات** التي جمعت الحديث الشريف ... **٢** . معرفة **موضع التفرد** في السند ... **٣**. معرفة الصحابة الذين رووا مثل ذلك الحديث يعني **تتبع الشواهد** ..." [٢٨]

٤- **وقريب من هذا عرفه الدكتور المليباري** : فقال: " إن ما نراه مناسبا في تعريف التخريج العلمي : "كشف مظان الحديث من المصادر الأصلية التي تعتمد في نقله على الرواية المباشرة لمعرفة حالة روايته من حيث التفرد أو الموافقة أو المخالفة " [٢٩] .

الفريق الثاني : لم يكتف بالعزو وإنما زاد قيدا آخر وهو الحكم على الحديث :

أ- وهؤلاء منهم من جعله ركنا :

١- **سامي بن محمد بن جادالله** : " هو عزو الحديث إلى مصادره الأصلية أو ما ينوب عنها، مع بيان درجته " [٣٠]. وقال : " هذا هو المعنى الذي نريده للتخريج في هذا البحث" [٣١]

٢- **عرّفه د. عبدالصمد بكر عابد** بأنّه: " عزو الحديث إلى من أخرجه من أئمة الحديث والكلام عليه بعد التفتيش عن حاله ورجال مخرجه " [٣٢] .

وهو مقتبس من الإمام المناوي في تفسيره لعبارة الإمام السيوطي في الجامع الصغير ، **ثم قال** في الكلام عن **ضوابط التخريج** والفرق بينه وبين مجرد العزو : "

أ- أن يكون التخريج **من كتب أئمة الحديث ب – الكلام على الحديث** من حيث القبول والرد (**صحة وضعفا وتعليلا ...**) **ج ـ عزو الأحاديث عزوا بينا واضحا** ليسهل الرجوع إلى مصادرها التي أخرجت منها " [٣٣]

٣- كماعرفه **الدكتور علي بن نايف الشحود واضاف ذكره للطرق ودراستها** : بأنه: " عزوُ الحديث إلى من رواه من أصحاب المصادر الأصلية مع ذكر طرقه ودراستها وبيان درجة الحديث" [٣٤] .

٤- الدكتور بكر بن عبدالله أبو زيد واضاف السياق للمتون والمقارنة بينها فقال :

"هو معرفة حال الراوي والمروي، ومَخْرَجِهِ، وحكمه صحة وضعفاً بمجموع طرقه، وألفاظه" [٣٥]

ب – ومنهم من جعله منتما لا يخل بحقيقة التخريج :

١- **وهو ظاهر تعريف السيد احمدبن الصديق الغماري (رحمه الله)** : " عزو الأحاديث

التي تذكر في المصنفات غير مسندة ولامعزوة إلى كتاب أوكتب مسندة إما مع الكلام عليها تصحيحا وتضعفينا وردا وقبولا وبيان مافيها من العلل وإما بالاقتصارعلى العزو إلى الأصول"[٣٦]

٢- **وقد عرّفه الدكتور الطحان** بقوله : " هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده ثم بيان مرتبته عند الحاجة" [٣٧]. **وقال** : عند بيان معنى قوله (**بيان مرتبته عند الحاجة**) : " فليس بيان المرتبة إذا شيئا أساسيا في التخريج ، **وإنما هو أمر متمم** يؤتى به عند الحاجة " [٣٨].

٣- **وعرفه الدكتور محمد محمود بكار** قريبا من تعريف الطحان لكنه **ذكر أن من لوازم الحكم المقارنة بين الروايات ولم يشترطه فقال : " هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة"** [٣٩] .

ثم ذكر عند الكلام عل حكم الحديث : " وهذا الأمر قد يستتبع عدة أمور منها :

أ - **تتبع روايات الحديث والمقارنة** بينها مع التركيز على مواطن الضعف في السند ..." [٤٠]

٤- **وعرفه الدكتور يوسف مرعشلي : " بأنه الدلالة على مصادر الحديث الأصلية المسندة وإخراج الأحاديث من بطون الكتب "**[٤١] . **ثم قال** بعد ذلك : " ولا يقتصر دور الباحث على بيان مخرج الحديث **بل يلحق به بيان رتبته من الصحة** ، والضعف عند الحاجة ... **وليس الحكم على الحديث داخلا** في تعريف التخريج **وإنما هو أمر متمم له"**[٤٢].

ثم بعد ذلك وعند تقسيم التخريج إلى مختصر ومتوسط ومطول **ذكر في الموسع مايدل على ذكر الأسانيد والمتون ومناقشتها**[٤٣].

٥- **وعرفه الدكتور حاتم الشريف : " عزو الحديث إلى مصادره الأصلية المسندة ، فإن تعذرت فإلى الفرعية المسندة ، فإن تعذرت فإلى الناقلة عنها بأسانيدها ، مع بيان مرتبة الحديث غالباً"**[٤٤].

٦- **الدكتور إبراهيم اللاحم ، وزاد بيان الفرق للمتون : "عزو النص إلى من رواه بإسناد في كتاب مصنف ، مع بيان فروق المتن ودرجة النص"** [٤٥]

ثم قال : " هذا تعريف التخريج الذي استقر عليه الاصطلاح في الوقت الحاضر **فمن وفى بما في هذا التعريف فقد أتى بتمام التخريج** " [٤٦].

وعقبه قائلا : " وأن الاكتفاء بعزو النص دون بيان درجة يسمى تخريجاً وإن كان فيه قصور عن الأول " [٤٧].

المطلب الثاني : المناقشة والترجيح :

بعد الوقوف على التعاريف التي ذكرها الباحثون في تحديدهم لحقيقة التخريج ومقارنة مااستدلوا به مع أصل الاستعمال اللغوي وما استخدمه الأئمة من أهل الحديث لهذا المصطلح في تصرفاتهم توصلت لما يأتي:

أولا : إن عمل المخرجين يكاد يكون الدليل الذي استدل به جميع الاطراف على ما حددوه من تعاريف لمصطلح التخريج؛ وذلك من خلال ما شاهدوه من صنيع بعض الائمة في تخاريجهم :

- فقد **استدل الدكتور البقاعي على عدم اشتراط الحكم** بصنيع الامام المناوي في كتابه (تخريج أربعون حديثا في اصطناع المعروف للمنذري) فقال بعد قول المناوي : " غير أن الشيخ (رضي الله عنه) لم يبين فيها من خرجها ولا من أي الكتب استحسنها وانتخبها ، فأردت تخريجها للطلاب [٤٨] طلبا لمشاركته في الثواب وتقربا إلى رب الأرباب من غير أن أتعرض إلى تضعيف حديث ولا تصحيحه ولا تقوية سنده ولا ترجيحه " [٤٩] قلت – الدكتور البقاعي – : " ولم يزد صدر الدين المناوي على عزو الحديث إلى مصادره وهذا هو الذي أراد بقوله : فأردت تخريجها للطلاب " [٥٠]

- **كما استدل به الدكتور علي بن نايف الشحود على اشتراط الحكم وذكر الطرق :**

" **قال** : " أدخلا – ابو شهبة وصبحي السامرائي – في التعريف " بيان درجة الحديث من الصحة أو الحسن أو الضعف" دون تقييد (عند الحاجة) كما ذكر الدكتور الطحان ، **ومما يرجح قولهما** على قوله **أقوال المحدثين وواقع عملهم في كتب التخريج... والمطلعُ على كتب التخريج يرى أن المخرجين يبينون درجة الحديث** من حيث القوة والضعف، فمنهم من يبينه اختصارًا كما هو الحال في تخريج العراقي لأحاديث " إحياء علوم الدين" للإمام الغزالي، وتخريجه لأحاديث " المنهاج" للبيضاوي .

ومنهم من يبينه تفصيلاً ، بعد عرض لأقوال العلماء ومناقشتها، كما هو الحال في تخريج الحافظ الزيلعي لأحاديث" الهداية " للمرغيناني، وتخريج الحافظ ابن حجر لأحاديث " شرح الوجيز الكبير" للرافعي، والبدر المنير لابن الملقن وهو أوسعها " [٥١] .

وكذا استدل به **بكر بو زيد** : " **وعلى هذا العمد من كتب هذا الفن** وهي الموسومة باسم كتب التخريج [٥٢]

- **واستدل به الدكتور حاتم الشريف في اشتراط الحكم – عند الحاجة** – فقال : " لاشك أن **غالب كتب التخريج تعتني بالحكم على الحديث** ؛ لأنه الثمرة الأخيرة من العزو ودراسة الإسناد . **لكن قد يقوم المخرّج بتخريج الحديث ولا يحكم** عليه بحكمٍ ما ، وهذا يحصل حتى في كتب التخريج المشهورة مثل التلخيص الحبير ، ونصب الراية ، ويكثر عند ابن كثير في كتابه تحفة الطالب في تخريج

أحاديث مختصر ابن الحاجب، وتخريج أحاديث الشفا للسيوطي، **فهؤلاء يكتفون بالعزو فقط** ولا يحكمون على الحديث غالباً .

وعليه يتضح من ذلك **أن الحكم على الحديث ليس شرطاً في التخريج** ، لكن غالب كتب التخريج تتضمن الحكم على الحديث ، **وقد يلجأ الباحث إلى عدم الحكم لعدم جزمه بحكمٍ على الحديث** فقد يدرس الإسناد ويتوقف في الحكم ؛ لأن عِلمه قاده إلى التوقف في الحكم على الحديث "[٥٣].

- **لا بل توسع الدكتور محمود بكار فذكر المعاني والغريب وضبط الاعلام مما لم يوضع علم التخريج له وراه مستعملا في بعض كتب التخريج فقال : عند الكلام على حكم الحديث :** " وهذا الأمر قد يستتبع عدة أمور منها : أ – **تتبع روايات الحديث والمقارنة** بينها مع التركيز على مواطن الضعف في السند **ب–** تتبع ذلك **التنقيب عن حال الرواة .. ج– دراسة إسناد الحديث** ومعرفة اتصاله مع انقطاعه ... **د–** التأكد من **خلو الحديث من الشذوذ والعلل** القادحة

هـ – بيان **معاني الألفاظ** الغريبة في الحديث ... **و– ضبط الأعلام** الواردة في سند الحديث أو متنه ... **ز–** قد يستلزم الحكم على الحديث **التعليق عليه وشرح مايلزم** ذلك كدفع إيهام التعارض وأشبهه "[٥٤]

قلت : بيان معاني الالفاظ الغريبة يذكره بعض المخرجين للفائدة لكن لاعلى انه من متطلبات الحكم او التخريج يقول ابن الملقن في مقدمة البدر المنير :

" **وأُتْبِعُ الْكَلَام غَالِبا –** بعد بَيَان صِحَة الحَدِيث ، وَضَعفه ، وغرابته ، إِلَى غير ذَلِكَ من فنونه **– بِمَا وَقع فِيهِ من ضبط ألفاظٍ ، وَأَسْمَاء ، وفوائدَ ، وإشكالات ، وَهَذَا النَّوْع – وَإِن كَانَ كتَابنَا هَذَا غير مَوْضُوع لَهُ – فبه تكمل الْفَائِدَة ، وتتم العائدة** " [٥٥] .

وعليه فإن عمل المخرجين لا يمكن ان يكون دليلا فاصلا وحجة قاطعة على أحد الفريقين دون الاخر ؛ حيث استدل به كل من واحد من هم على ماحده من حقيقة التخريج من خلال ماشاهده من صنيع احد المصنفين ، وكما سبق تقريره من دراسة عمل المتقدمين .

ثانيا : أهمية التخريج ودوره وقيمته العلمية تكمن في الحكم على الحديث والمقارنة بين الاسانيد والمتون والوقوف على مدار الحديث كذلك استدل من اشترط الحكم او المقارنة بين الاسانيد والمتون .

- فقال الدكتور الشحود مستدلا على اشتراط الحكم في التخريج : " **وأهمية كتب التخريج تأتي أولاً من بيان حال الأحاديث المخرجة من الصحة والضعف،** ويظهر تمكن مؤلف " التخريج" في الحديث روايةً ودرايةً، من بحثه في بيان درجة الحديث، من خلال استيفاء الكلام على طرقه، والكشف عن علله، والتحقيق في رجاله جرحًا وتعديلاً " [٥٦] .

- **كما استدل به الدكتور المليباري على ذكر الطرق والمقارنة معترضا على الدكتور**

الطحان في تعريفه : " هذا التعريف أدى إلى تهميش دور التخريج وتجريده من قيمته نظريا وعمليا مما فتح الباب أمام غير ذوي صنعة علم الحديث ليقحموا أنفسهم في مجال التخريج وتحقيق التراث ... **ولمعالجة هذه الفوضى** التي تشهدها ساحة البحث العلمي المعاصر في هذا التخصص ولسد الثغرات التي ينفذ منها غير أهله **وإبرازاً لعملية التخريج بأبعادها الحقيقية فانه يجب أن نفرق بين معنى التخريج الفني والتخريج العلمي** وان نعد ماذكره المعاصرون من التعاريف إنما يخدم الجانب الفني فحسب أما التخريج العلمي فينبغي تعريفه بما يبلور حقيقته ويحدد الهدف منه ويبين أهميته في دراسة الأسانيد وتصحيحها وتضعيفها " [٥٧] .

وعقبه قائلا : " إن الهدف من التخريج هو معرفة حالة الرواية من حيث تفردها أو موافقتها أو مخالفتها لروايات الآخرين وتتوقف معرفة هذه الأمور على جمع الروايات من المصادر الأصلية ثم المقارنة بينها وحينما نقوم بإجراء هذه المقارنة **فانه يتوجب علينا تحديد الراوي الذي تدور عليه جميع الروايات التي جمعناها** " [٥٨].

- **أجاب عن ذلك الدكتور البقاعي فقال : " لا أرى وجها لهذا الاعتراض لان قوله : (لمعرفة حالة روايته من حيث التفرد أو الموافقة أو المخالفة) مدرج** في قول الدكتور الطحان (**ثم بيان مرتبته عند الحاجة) وأرى ذلك امرا زائدا على جوهر التعريف .**

كما أرى أن معرفة أحوال الرواية من حيث التفرد أو التعدد في حالتي الموافقة أو المخالفة داخلة في استخراج **علل الحديث لا في مجرد تخريجه** الذي هو إظهار مواضعه من المصادر المسندة .

ثم إذا أدخلنا أحوال الرواية من حيث التفرد أو التعدد في حالتي الموافقة أو المخالفة في مسمى التخريج **فما الذي يبقى تحت مسمى دراسة الأسانيد** بعد ذلك ؟ !"[٥٩] .

- **واستدل به ابراهيم اللاحم على كون الحكم من تمام التخريج وليس ركنا فيه قائلا : "** وبالنسبة لبيان درجة النص وذكره في التعريف – **فلا شك أن معرفة درجة النص هي الغاية من كافة العلوم المتعلقة بالمرويات** ، وقد كان السابقون – بعد إتمام عملية التدوين — قد تولوا هذه المهمة ، ... ومع بعد الناس عن عهد الرواية وتقاصر الهمم صارت معرفة درجة النص أمر غير ميسور حتى بالنسبة لطلبة العلم ، ولذا اشترط الباحثون بيان درجة النص في التخريج .

والذي يظهر لي أن بيان درجة النص من تمام التخريج ، وأن الاكتفاء بعزو النص دون بيان درجة يسمى تخريجاً وإن كان فيه قصور عن الأول ، وليس كل باحث مخرج يستطيع الوفاء ببيان درجة النص **وإشعار الباحثين بهذا الإلزام دفع ممن لا يحسن هذا العمل إلى اقتحامه والتخبط فيه** [٦٠].

- **ويجاب عن ذلك بأمور :**

الاول : أن المقصد الأول من استخدام مصطلح التخريج إنما **هوالابراز والظهور** والذي فيه نوع من التكلف على ماتقتضيه صيغة التفعيل من المبالغة وهذا التكلف يتنوع بتنوع مايقترن مع صيغة التخريج ، مثلا التخريج في دلالته على أنواع التصنيف لما فيه من الترتيب إما على الموضوعات أو على المسانيد ، والتخريج في دلالته على العزو للمصنفات لما فيه من الوقوف على المصنفات والتحري لما يوافق اللفظ أو يخالفه أو عدم وجوده بذاك اللفظ أصلا .

الثاني : أن الجامع في كل من ألف في التخريج هو عزو الحديث إلى مصادره الأصلية وهو الحد المتيقن بين كل من ألف أو أطلق مسمى التخريج ، واليه يرجع عند الاختلاف أعني الحد المتيقن .

الثالث: أن ماذكر زائدا على العزو للمصادر إنما هو من مهمة الباحث وهو المقصد الأعظم عند كثير من المحدثين :

قال العراقي في المغني مبينًا منهجه في التخريج: " اقتصرت فيه على ذكر طرق الحديث وصحابيه ومخرجه، وبيان صحته أو حسنه أو ضعف مخرجه **فإن ذلك هو المقصود الأعظم** عند أبناء الآخرة،بل وعند كثير من المحدثين عند المذاكرة والمناظرة "[٦١] .

و التغاضي عنه وإخراج الأحاديث بدون تمييزها **يعد عيبا عند أهل الحديث :**

جاء في ترجمة المحب الطبري في العقد الثمين : " وله تواليف حسنة في فنون من العلم إلا انه وقع له في بعض كتبه الحديثية شيء لايستحسن وهو انه ضمنها أحاديث ضعيفة وموضوعة في فضائل الأعمال وفضائل الصحابة رضي الله عنهم من غير تنبيه على ذلك ولاذكر لأسانيدها ليعلم منه حالها وغاية ما صنع أن يقول : أخرجه فلان ويسمي الطبراني مثلا ...وكان من حقه أن يخرج الحديث بسنده في الكتاب الذي أخرجه منه ليسلم بذلك من الانتقاد ...أو يقول أخرجه الطبراني مثلا بسند ضعيف "[٦٢]

لكن لا على انه من مهمة التخريج بل هو من باب نقد أو دراسة الحديث ، خصوصا وإذا كان الحديث موضوعا أو شديد الضعف .

- **وعليه اعترض الدكتور عداب الحمش على الدكتور ابو زيد في تعريفه** : التخريج بأنه معرفة حال الراوي والمروي ..... قائلا :

" **بأنها ساحة كبيرة يدخل فيها سائر علوم الحديث** وهذا هو علم نقد الحديث الشريف أما التخريج فهو الوقوف على مخارج الحديث تمهيدا لنقده فحسب **وبعبارة أخرى التخريج هو الوصول بسند الحديث إلى موضع التفرد في سنده (المدار)** وما وراء ذلك هو نقد الحديث و تقويمه يؤيد ماذكرته وما اخترته من تعريف قول الإمام السخاوي (رحمه الله تعالى) "[٦٣]، وذكر تعريف الإمام السخاوي .

ثالثا : وبالنسبة لذكر الطرق والمقارنة فقد استدل لاشتراطها الدكتور المليباري لذلك بقوله :

" **وبهذا المعنى** الذي حققنا آنفا **تستقيم إضافة لفظة التخريج إلى المصدر الأصيل من مصادر الحديث** فنقول على سبيل المثال : تخريج أحاديث مسند الإمام احمد ... **وهذا هو الذي سماه المحدثون الاعتبار** وهو خطوة لابد منها لعملية الانتقاء والانتخاب **وأما إذا أضفنا لفظة التخريج لكتاب فرعي كقولنا تخريج أحاديث الهداية فمعناه عزو تلك الأحاديث لمصادرها الأصلية والكلام عليها عند الحاجة** إذ أن الأحاديث في كتاب الهداية تفتقر لمعرفة مصادرها لأنها ليست مروية بالأسانيد [٦٤] .

- **اقول : هذا فيه نوع تضارب لما ذكره من تعريف التخريج لكونه لم يشر الى هذا التفصيل فيه ، ثم إن كتب التخريج بالمعنى المصطلح لدينا في الوقت المعاصر إنما كانت في أول ظهورها على كتب الفقه وغيرها التي تذكر الأحاديث بدون عزو للمصادر ، اما المسندة فكانت تسمى مقارنة الاسانيد فيها في اصطلاح القوم بالاعتبار .**

ثم أن الأسانيد إنما يحتاج للحكم على الحديث أو لتكليف القارئ بالحكم على الحديث والبراءة من عهدته ، ومن اسند فقد أحالك ، أما وقد ثبت لدينا عدم دخول الحكم في أركان التخريج فلا يدخل ذكر الإسناد أصالة .

- **كما اعترض** على ذلك الدكتور البقاعي " بان الاعتبار : هو **البحث عن وجود متابعات وشواهد** لحديث معين **وذلك لا يبدأ إلا بعد معرفة موضع الحديث في بعض مصادره** "[٦٥].

رابعا : استدل الدكتور المرعشلي بتعريف للإمام السخاوي للتخريج وذكره لمقارنة الأسانيد –استدلالا على أركان التخريج المعروف .

- وفي ذلك بعض نظر ؛ **فإنما هو لأحد معاني التخريج** التي كانت تطلق عند المحدثين **وهو أن يقوم بتصنيف كتابٍ في السنّة بالرجوع إلى مصادره ومسموعاته أو مسموعات أحد العلماء الذين يعاصرونه، فينتقي أحاديث ويرتبها على أحد وجوه** الترتيب رغبة في العلو أو الغرابة أو زيادةٌ في المتن أو الإسناد ، **ثم بعد ذلك يقوم بعزوها لمن رواها من المتقدمين مع بيان الالتقاء بين هذه الأسانيد ولو في الصحابي وغير ملتزم فيها بثقة الرواة وقد يحكم على الحديث في الغالب بالنظر إلى أصله المخرج في الكتب الستة أو غيرها لا على ما أورده في أسانيد شيخه** [٦٦]

بدليل قول السخاوي فيما بعد : " **وقد يتوسع في إطلاقه على مجرد الإخراج والتصنيف والعزو وجعل كل صنف على حده**"[٦٧].

وللإمام السيوطي كلمة الفصل في ذلك حيث قال عن التخريج : " أطلق في الاصطلاح على شيئين احدهما : إيراد الحديث بإسناده في كتاب أو إملاء ومنه قولهم : خرجه البخاري ومسلم وهذه تقع للمغاربة كثيرا وأكثر مايقوله غيرهم : أخرج بالهمزة .

الثاني : عزو الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمة ومنه الكتب المؤلفة في تخريج أحاديث الإحياء والرافعي وغير ذلك تسمى : تخاريج وكأنه من باب مجاز الملابسة أو على حذف مضاف أي بيان التخاريج " [٦٨] .

وعليه أقول: أن **تعريف التخريج** وحسب أركانه المشترطة فيه **ينبغي أن يعبر عنه بأنه :**

((**بيان مواضع الأحاديث في مصادرها الأصلية التي أخرجتها بأسانيدها**))

ومع هذا أقول : لا مانع من اشتراط الحكم على الحديث مع ما ذكر من أهمية الحكم على الحديث بالنسبة للباحث – **شرطا لصاحب الكتاب لا على انه مما يلزم المخرج –** خصوصا وأن التخريج هو علم ولدته الحاجة إلى الكشف عن مواضع الأحاديث ولم يكن موجودا لدى الأوائل لما كان العلم بها متيسرا ، ولم يؤلفوا في أصول التخريج وكانوا قد ألفوا في التخريج نفسه .

وأما كون اشتراط الحكم يودي إلى تجرئة غير المتمكن نقول ان هذا يزول بالاعتماد على المتمكنين كما كان يعتمد الكثير من المحدثين في الانتقاء له على غيره وفي الحكم على الأحاديث إضافة إلى أن هذا العلم وسائر العلوم الشرعية مبنية على أمانة الباحث فغير المتمكن ينبغي ان يردعه دينه في عدم التجرؤ على خوض ما لا يحسن .

والمجال أوسع من اعتبار احد المناهج مخطأ والآخر مصيبا خصوصا وان كلاً من عبارات التعريف تحتمل التوسع والاختصار فتكون شاملة لبقية المناهج وكما هو صنيع البعض من الباحثين ونبهنا عليه عند الذكر لتعاريفهم .

وبالتالي يكون تعريف أصول التخريج باعتباره علما مركبا على هذا العلم :

((**علم يعرف من خلاله كيفية البيان لمواضع الأحاديث والوصول إليها في مصادرها الأصلية بأقرب الطرق**)) .

وقصدت به انه العلم الذي يعرف من خلال قواعده وضوابطه **كيف يصل طالب الحديث** إلى موضع الحديث في مصادره الأصلية **بأقرب وقت وأقل جهد** وهما أهم شيء لدى الباحث **وكيفية صياغة ذلك بعبارة تبين فيها إن كان ذلك المصدر رواه بإسناده أو بدون إسناه كالبخاري تعليقا أو لم يذكره بلفظه** كما هو معلوم في مباحث هذا الفن .

ولما تقتضيه صيغة التفعيل من المبالغة في العزو وذلك في بيان موافقة اللفظ أو مخالفته أو عدم وجوده أصلا ، وهو ظاهر عند البحث عن بعض الأحاديث التي يستدل بها بعض الفقهاء نجد في بعضها عدم موافقتها لما هو في مصادره بسبب الاعتماد على الحافظة وكثرا ما تخون

الخاتمة : **في أهم النتائج التي توصلت إليها**

١. أن التخريج هو علم ولدته الحاجة للوصول إلى مواضع الأحاديث في مصادرها الأصلية ولم يضع الأئمة المتقدمون له تعريفا لما كان العلم بها منتشراً بينهم

٢. أن التخريج يحتمل الأنظار والتوسع والاختصار والمجال فيه أوسع من اعتبار احد المناهج فيه بأنه على خطأ والآخر مصيب .

٣. كما أنه يحتمل الاشتراط لما يعين على التحقق من وجود الحديث النبوي من زيادة توثيق كما يفعل الآن من كتابة لأرقام الكتب والأبواب والأحاديث ولم تكن موجودة عند القدماء ومن باب أولى الحكم على الحديث لاسيما و إنه الثمرة المبتغاة من علم التخريج أصلا .

٤. أن تعريف التخريج في الاصطلاح :

((**هو بيان مواضع الاحاديث في مصادرها الأصلية التي أخرجتها بأسانيدها**)) .

٥. بالتالي يكون تعريف أصول التخريج باعتباره علما مركبا على هذا الفن :

علم يعرف من خلاله كيفية البيان لمواضع الأحاديث والوصول إليها في مصادرها الأصلية بأقرب الطرق

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا عَلَى مَا أَنْعَمَ وَأَنَّ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى خَيْرِهِ مِنْ خَلْقِهِ وَسَلَّمَ

الهوامش:

(١) تاج العروس : (٥/ ٥٠٨ -٥٢٠).

(٢) القاموس المحيط : (١/ ٢٣٧)

(٣) المصدر نفسه .

(٤) اساس البلاغة : (٢٣٨/١)

(٥) القاموس المحيط : (١/ ٢٣٧)

(٦) الْمُشْتَرَك اللَّفْظِيّ : مَا وضع لمعنيين فَأَكْثر كالقرء للطهر وَالْحيض : الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة : ص (٨٠)

(٧) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) المعروف بـ (صحيح مسلم) : (٤\١١) .

(٨) هذا الكتاب مؤلف من بابين أما الثالث والرابع فهما في الكتاب الثاني الذي وعد بتأليفه.

(٩) ينظر : التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل : ص (٥٥-٦٤) .

(١٠) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : (٩٦/٣)

(١١) نصب الراية لأحاديث الهداية : (٤٧٥/٣) .

(١٢) المغني عن حمل الأسفار : (١/ ١١٥- ١١٦) .

(١٣) نفس المصدر (١/ ١١٧) .

(١٤) نفس المصدر (١/ ١٢٨)

(١٥) تخريج أربعون حديثا في اصطناع المعروف ص : (١٣) .

(١٦) المصدر نفسه ص : (١٤) .

(١٧) تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف (للزمخشري) : (١/ ٢١)

(١٨) نفس المصدر (١/ ٢٥)

(١٩) نفس المصدر (١/ ٢٨)

(٢٠) الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي : (١/ ٨٧)

(٢١) نفس المصدر (١/ ٩١)

(٢٢) نفس المصدر (١/ ٩٤)

(٢٣) نفس المصدر (١/ ٩٥)

(٢٤) طرق تخريج الحديث ص : (٦-٧) .

(٢٥) نفس المصدر ص : (٦-٧) .

(٢٦) مناهج المحدثين : ص (١٦) .

(٢٧) محاضرات في تخريج الحديث ونقده : ص (٩٩- ١٠٠) .

(٢٨) نفس المصدر : ص (٩٩- ١٠٠) .

(٢٩) كيف ندرس علم تخريج الحديث : ص(٢٧- ٢٩)

(٣٠) مذكرة مختصرة في تخريج الأحاديث النبوية : ص (٢)

(٣١) نفس المصدر : ص (٢) .

(٣٢) المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها ص : (١٤- ١٥) .

(٣٣) نفس المصدر ص : (١٤- ١٥) .

(٣٤) المفَصَّلُ في أصولِ التخريجِ ودراسةُ الأسانيدِ : ص (١١- ١٢)

(٣٥) التأصيل لأصول التخريج : ص (٤١).

(٣٦) حصول التفريج بأصول التخريج ص (١٣) .

(٣٧) أصول التخريج ودراسة الأسانيد : ص (١٢، ١٤) .

(٣٨) نفس المصدر ص (١٢) .

(٣٩) علم تخريج الأحاديث : اص (١٢) .

(٤٠) نفس المصدر: ص (٢٨- ٢٩) .

(٤١) علم تخريج الحديث الشريف وبيان كتب السنة المشرفة : ص (١٣- ١٤) .

(٤٢) نفس المصدر : ص (١٣- ١٤) .

(٤٣) نفس المصدر : ص (٦٥) .

(٤٤) التخريج ودراسة الأسانيد : ص (٢)

(٤٥) التخريج لإبراهيم اللاحم : ص (٦، ٧) .

(٤٦) نفس المصدر : ص (٦، ٧) .

(٤٧) نفس المصدر : ص (٦، ٧) .

(٤٨) قلت : في المطبوع من الكتاب انه قال فأردت تحريرها للطالب ولكن ماهو مثبت هو ما رايته عند الرجوع للمخطوط : تخريج أربعون حديثا في اصطناع المعروف للمنذري : ابوعبدالله محمد بن إبراهيم السلمي ت (٨٠٣هـ) (مخطوط) ، من موقع مخطوطات الازهر الشريف مصر ، رقم النسخة (٣٤٠٨٨١) ، عدد الأوراق (١٥) ورقة ، الورقة (١) . http: //www.alazharonline.org

(٤٩) تخريج أربعون حديثا في اصطناع المعروف ص (١٣)

(٥٠) مناهج المحدثين : ص (١٧- ١٩) .

(٥١) المفَصَّلُ في أصولِ التخريجِ ودراسةُ الأسانيدِ : ص (١١- ١٢)

(٥٢) نفس المصدر: ص (١٥٣- ١٥٩) .

(٥٣) التخريج ودراسة الأسانيد : حاتم الشريف : ص (٧- ١١) .

(٥٤) نفس المصدر : ص (٢٨- ٢٩) .

(٥٥) البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير: (٢٩٣/١) .

(٥٦) المفَصَّلُ في أصولِ التخريجِ ودراسةُ الأسانيدِ : ص (١١- ١٢)

(٥٧) كيف ندرس علم تخريج الحديث : ص (٢٧- ٢٩) .

(٥٨) نفس المصدر : ص (٢٧- ٢٩) .

(٥٩) مناهج المحدثين : ص (١٧- ١٩) .

(٦٠) التخريج : لإبراهيم اللاحم : ص(٦، ٧) .

(٦١) المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج مافي الإحياء من الأخبار : (١/ ١١٦) .

(٦٢) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين : (٣/ ٦٢- ٦٣)

(٦٣) محاضرات في تخريج الحديث ونقده : ص (٩٩- ١٠٠) .

(٦٤) كيف ندرس علم تخريج الحديث : ص (٢٧- ٢٩) .

(٦٥) مناهج المحدثين : ص (١٧- ١٩) .

(٦٦) ينظر : علم الأثبات ومعاجم الشيوخ والمشيخات وفن كتابة التراجم : ص(١١٤) .

(٦٧) فتح المغيث شرح ألفية الحديث : (٢/ ٣٨٢) .

(٦٨) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر : (٩١٨/٣) .

المصادر والمراجع

المطبوعات :

١. أساس البلاغة : ابوالقاسم جارالله محمود بن عمر بن احمد الزمخشري ، ت (٥٣٨هـ) ، تح محمود باسل عيون السود ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ — ١٩٩٨م ،

٢. أصول التخريج ودراسة الأسانيد : الدكتور محمود الطحان ، دار القران الكريم ، بيروت لبنان ، دط، دت .

٣. البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر : الحافظ جلال الدين ابي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق ودراسة انيس بن احمد بن طاهر الاندنوسي ، مكتبه الغرباء الأثرية ،

٤. البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير:ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري ت (٨٠٤هـ) ، تح : مصطفى أبو الغيط و عبدالله بن سليمان وياسر بن كمال ، دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض–السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م ،.

٥. التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل ، بكر بن عبدالله ابوزيد الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ، دار العاصمة المملكة العربية السعودية.

٦. تاج العروس من جواهر القاموس : محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني ، أبو الفيض ، الملقّب بمرتضى ، الزَّبيدي ، تح : مجموعة من المحققين ، الناشر : دار الهداية ،

٧. تخريج أربعون حديثا في اصطناع المعروف للمنذري : ابوعبدالله محمد بن إبراهيم السلمي ت (٨٠٣هـ) ، قدم له محمد بن تاويت الطنجي ، المملكة المغربية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م

٨. التخريج ودراسة الأسانيد : محاضرات مفرغة ، للشيخ : حاتم بن عارف الشريف ، مركز الأنصاري بمكة المكرمة ، الطبعة الثانية ، ملتقى أهل الحديث ، منتدى التخريج ودراسة الأسانيد ، تاريخ الزيارة: ٠٧-٠١-١٢، http:// httpwww.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=233056

٩. التخريج : إبراهيم اللاحم ، ملتقى أهل الحديث ، منتدى التخريج ودراسة الأسانيد ، ، تاريخ الزيارة: ٠٧-٠١-١٢ http:// www.ahlalhdeeth.com

١٠. تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري : جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي ، دار ابن خزيمة – الرياض – ١٤١٤هـ ، الطبعة : الأولى ، تح : عبد الله بن عبد الرحمن السعد

١١. حصول التفريج بأصول التخريج او كيف تصير محدثا : احمد بن محمد بن الصديق الغماري ، مكتبة طبرية ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

١٢. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني ، ت (٨٥٢هـ) ، تح محمد عبد المعيد ضان ، الناشر مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر اباد/ الهند ، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م

١٣. صحيح الإمام مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري ، الناشر : دار إحياء التراث العربي — بيروت ، تح : محمد فؤاد عبد الباقي ،

١٤. طبقات الحفاظ : عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل، : دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٠٣، الطبعة الأولى

١٥. طرق تخريج الحديث ، الدكتور سعد بن عبدالله آل حميد ، اعتنى بها ابوعبيدة ماهر بن صالح آل مبارك ، دارعلوم السنة للنشر ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م ،

١٦. العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين :تقي الدين محمد بن احمد الحسني الفاسي المكي ، ت (٨٣٢هـ) تح : فؤد سيد ، مؤسسة الرسالة

١٧. علم تخريج الأحاديث : الدكتور محمد محمود بكار، دارطيبة للنشروالتوزيع ، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م

١٨. علم تخريج الحديث الشريف وبيان كتب السنة المشرفة : الدكتور يوسف مرعشلي ، دارالمعرفة بيروت لبنان ، الطبعة الاولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

١٩. علم الاثبات ومعاجم الشيوخ والمشيخات وفن كتابة التراجم : الدكتورموفق عبدالله عبدالقادر ، جامعة ام القرى ، الطبعة الاولى ١٤٢١هـ ،

٢٠. فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، دار الكتب العلمية – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ ،

٢١. الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي : زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي (ت ١٠٣١هـ) ، تحق : أحمد مجتبى ، دار العاصمة – الرياض ،

٢٢. القاموس المحيط، تأليف: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت .

٢٣. كيف ندرس علم تخريج الحديث : الدكتور حمزة عبدالله المليباري والدكتور سلطان العكايلة ، دار الرازي عمان الاردن ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م ،

٢٤. محاضرات في تخريج الحديث ونقده : الدكتور عداب محمود الحمش ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م

٢٥. المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها : عبدالصمد بكر إبراهيم آل عابد ، دار الطرفين ، الطبعة الثانية ، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠ م .

٢٦. مذكرة مختصرة في تخريج الأحاديث النبوية : الكتاب : مذكرة مختصرة في تخريج الأحاديث النبوية : المؤلف : سامي بن محمد جادالله ، المصدر: موقع مكتبة صيد الفوائد ، تاريخ الزيارة : ٠٧-٠١-١٢.
http://www.saaid.net/book/index.php

٢٧. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج مافي الإحياء من الأخبار : عبدالرحيم بن الحسين العراقي ، (ت ٨٠٦هـ) ، تح : علي محمد مصطفى وسعيد المحاسبي ، دارالفيحاء ودارالمنهل ناشرون ، سورية – دمشق ، الطبعة الأولى ، (١٤٣١هـ – ٢٠١٠م) .

٢٨. المفَصَّلُ في أصولِ التخريجِ ودراسةُ الأسانيدِ : جمعُ وإعدادُ :عليُّ بنُ نايفَ الشَّحُّودَ بحث منشور على شبكة الانترنت كتب عليه : ((حقوقُ الطبعِ متاحةٌ لجميعِ الهيئاتِ العلميةِ والخيرية)) ، أرخ لمقدمته في ٤ شعبان لعام ١٤٢٩ هـ الموافق ل ٢٠٠٨/٨/٦م.

٢٩. مناهج المحدثين : الدكتور على نايف بقاعي ، دارالبشائر الإسلامية ، الطبعة الرابعة ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٣٠. موسوعة علوم الحديث ، بحث بعنوان تخريج الأحاديث نشأته وأهميته : أ.د. ياسرمحمد شحاتة ، جمهورية مصر ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، بإشراف أ.د . محمود زقزوق ، القاهرة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م .
٣١. نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي : جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى : ٧٦٢هـ) ، قدم للكتاب : محمد يوسف البَنُوري ، صححه ووضع الحاشية : عبد العزيز الديوبندي الفنجاني ، إلى كتاب الحج ، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري ، تح : محمد عوامة ، مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت –لبنان- دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة – السعودية ، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م

المخطوطات :

١. تخريج أربعون حديثا في اصطناع المعروف للمنذري : ابوعبدالله محمد بن ابراهيم السلمي ت (٨٠٣هـ) مخطوط) ، من موقع مخطوطات الأزهر الشريف مصر ، رقم النسخة (٣٤٠٨٨١) ، عدد الأوراق (١٥) ورقة .
http: //www.alazharonline.org